الدكتور مسعود ضاهر

الدولة والمجتمع في المشرق العربي

١٨٤٠ ـ ١٩٩٠

١٩٩١

تقديم

شكّلت هزيمة محمد علي عام ١٨٤٠ نقطة تحوّل أساسيّة في تاريخ المشرق العربي الحديث، وما زالت نتائجها السلبيّة تتفاعل حتى الآن.

فالدول الأوروبية الاستعمارية آنذاك كانت قد أنجزت ثوراتها الصناعية وانتقلت إلى مرحلة الاستعمار المباشر للسيطرة على العالم وإخضاعه تبعياً للمراكز الرأسمالية الأوروبية الكبرى التي تحوّلت في نهاية القرن التاسع عشر إلى مراكز إمبريالية ذات نزعة مركزية صارمة محورها أوروبا الغربية أولاً ثم الولايات المتحدة الأميركية بعد الخسائر الفادحة التي منيت بها في أوروبا في الحربين العالميتين.

أدركت الدول الاستعمارية الأوروبية، منذ مطلع القرن التاسع عشر، أن الوحدة القومية العربية عائق أساسي يضرّ بمصالحها التوسعية. ولذلك لجأت إلى أشكال متنوّعة من المخطّطات المدروسة التي تقطع الطريق على هذه الوحدة، وتمهّد للتدخّل الأوروبي المباشر في شؤون هذه المنطقة. وأبرز تلك المخطّطات:

١ ـ تشجيع التقاتل بين شعوب هذه المنطقة كما تجلّى في حروب محمد علي والسلطنة العثمانية، والحروب العربية ـ العربية، والحرب العراقية ـ الإيرانية وغيرها.

٢ ـ زرع كيان استيطاني صهيوني في فلسطين يشكّل قلعة متقدّمة للقوى الإمبريالية ويمنع بالقوة أي شكل من أشكال التوحيد القومي العربي.

٣ ـ استخدام القوة المسلّحة للسيطرة على الوطن العربي والتحكّم بموارده الطبيعية كما تجلّى في مختلف أشكال الحماية، والوصاية، والانتداب، وإقامة القواعد العسكرية على الأرض العربية، ومراقبة الأساطيل الأوروبية والأميركية للسواحل العربية، والتدخّل العسكري المباشر في الجزائر وعدن والسويس وحرب الخليج وغيرها.

باختصار شديد يمكن القول إن الوطن العربي، بمشرقه ومغربه وباقي أقطاره، قد

وضع تحت الرقابة العسكرية المباشرة للإمبريالية العالمية منذ أواسط القرن التاسع عشر. وغني عن التوكيد أن المواد الخام المكتشفة في هذا الوطن، ولا سيما النفط، شكّلت حافزاً هاماً للإمبريالية كي تزيد من رقابتها على هذه المنطقة الاستراتيجية البالغة الأهمية من العالم. وقد استخدمت لذلك أشكالاً متعدّدة من أدوات الضبط الاجتماعي أبرزها النخب السياسية التي قادت الدول القطرية التابعة للإمبريالية.

نتيجة لذلك شهد الوطن العربي سلسلة طويلة من الانتفاضات والثورات التي كانت تجهض باستمرار تحت وطأة الرقابة الإمبريالية الصارمة والأداء السيّء للدول القطرية التابعة لها، والتي ساهمت في صياغة المجتمع العربي المشرقي الحديث والمعاصر. فالدولة القطرية العربية نشأت كدولة مأزومة منذ البداية، وبالتالي عاجزة عن حلّ أيّ من المشكلات الداخلية والإقليمية والقومية التي تواجهها الدولة المصرية في سيرورة انتقالها من السيطرة الخارجية إلى الاستقلال الوطني.

زرعت الإمبريالية ألغاماً موقوتة قادرة على تفجير أيّ من الدول القطرية في أيّ لحظة. فهناك مشكلات الحدود القطرية، والانقسامات الداخلية العرقية والدينية والمذهبية والقبلية وغيرها، والبنى التقليدية المتحجّرة مقرونة ببنى حديثة ذات تبعية شبه كاملة للمراكز الإمبريالية، والنخب السياسية والثقافية السلفية مقرونة بنخب تحديثية مستلبة وعاجزة عن التأثير المباشر على الجماهير الشعبية، والنزوع الدائم للقوى العسكرية التي حاولت تقديم نفسها كقوى للتغيير انطلاقاً من أسلوب الانقلابات العسكرية المتكرّرة وذات النتائج السلبية في الغالب و. . .

قد تطول لائحة المشكلات البنيوية الموروثة أو المزروعة حديثاً في جسد الدول القطرية العربية إبّان المرحلة الاستعمارية المباشرة. ولكن الجذر الرئيسي لتلك المشكلات أنها تنبع من تغييب دور الجماهير العربية ومنعها من ممارسة نشاطها الإبداعي الحرّ في بناء مجتمع عربي ديموقراطي تسوده الحرية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية. فالجماهير المسحوقة عاجزة عن بناء تاريخها الإنساني الحرّ. ولذلك أجهضت انتفاضاتها وثوراتها المتلاحقة تحت وطأة التحالف الوثيق بين رقابة إمبريالية صارمة من الخارج وقوى قطرية مأزومة وتابعة لها في الداخل. وهذا يفسّر، إلى حدٍّ بعيد، أن إجهاض المشروع القومي العربي الوحدوي قد تمّ بفعل التحالف الوثيق بين الامبريالية والقوى القطرية التابعة لها. ولم تكن الامبريالية بحاجة إلى استخدام قواها العسكرية ضد الجماهير الوحدوية العربية إلاّ في حال فشل الأنظمة القطرية عن حماية نفسها بنفسها، وبعد اللجوء إلى القوة

العسكرية الإسرائيلية كقلعة متقدّمة للإمبريالية. وبعبارة أخرى، فإن النخب السياسية في الدول القطرية المشرقية لعبت دوراً أساسياً في تفكيك البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمشرق العربي بما يتلاءم مع المشروع الامبريالي الخارجي الهادف إلى ضرب الوحدة الاجتماعية للوطن العربي ومنع توحيده بكل الوسائل.

مع ذلك، ورغم الحروب الداخلية والإقليمية المتكرّرة في المشرق العربي منذ أواسط القرن التاسع عشر، يمكن التأكيد أن تبدّلات بنيوية هامّة برزت بوضوح خلال تلك المرحلة. منها، على سبيل المثال لا الحصر، سرعة التحوّلات البنيوية العاصفة في الجزيرة العربية على قاعدة اكتشاف النفط وتسويقه. صحيح أن التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لهذه المنطقة ليس تاريخاً للنفط إذ عرفت الجزيرة مجتمعات ريفية ومدينية متعدّدة قبل اكتشافه، ولكن التحوّلات البنيوية المشار إليها لم يكن بالإمكان إنجازها دون المداخيل النهائية للنفط. وقد تجلّت في نموّ المدن الكبيرة في الخليج والجزيرة العربية، وتقلّص السكن البدوي، والتحوّلات البارزة في الأرياف، وتبدّل أنماط الإنتاج وعلاقاته، وبروز مؤسسات الدولة الحديثة وأجهزتها والوظائف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والعسكرية المرتبطة بها، ونشوء ولاءات جديدة (سياسية ونقابية ووطنية وقومية) أبعد من حدود الولاءات القبلية، ولكنها لا تلغيها بالكامل.

إن تاريخ المشرق العربي الحديث والمعاصر، في سيرورته المستمرّة منذ إجهاض حركة التوحيد القومي التي قام بها محمد علي في القرن التاسع عشر حتى الآن، هو تاريخ الدمج الطوعي والقسري معاً لهذا المشرق في دائرة التاريخ الشمولي العالمي الذي تقوده الامبرياليات العالمية عبر مراكزها الأساسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية. وقد اختارت الجماهير العربية على الدوام أسلوب الممانعة والرفض لذلك الدمج الذي ألحقها قسرياً بالتاريخ العالمي، في حين اختارت غالبية القوى التسلّطية السياسية العربية والنخب الثقافية المرتبطة بها أسلوب الاندماج الطوعي في ذلك التاريخ من موقع التبعية شبه الكاملة للمراكز الإمبريالية.

نتيجة لذلك شهدت الأقطار العربية نوعاً من الرسملة كشكل من أشكال امتلاك مال نفطي وفير يوظّف في الاستهلاك الفاحش ولا يوظّف إلّا اليسير منه في دائرة الإنتاج وتغيير البنى الأساسية في الوطن العربي. ولكن الرسملة سرعان ما تتبدّد أمام أزمات حقيقية أو مفتعلة تقوم بها مراكز الرساميل العالمية كما تجلّى في أزمة سوق المناخ في الكويت، وانهيار إنترا في لبنان، وانهيار شركات الريّان في مصر، وتبخّر مليارات الدولارات النفطية

في حرب الخليج وغيرها. فانهارت جميع أشكال التنمية القطرية لدرجة تحوّلت معها دول النفط بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، من دول دائنة إلى دول مدينة.

عالج هذا الكتاب، وبشيء من التفصيل، أهمّ تلك التحوّلات السياسية والثقافية والاجتماعية التي شهدها المشرق العربي الحديث والمعاصر. ونظراً لاتساع الرقعة الجغرافية لهذا المشرق من جهة، وللامتداد الزمني خلال قرن ونصف القرن من جهة ثانية، فقد كان لا بدّ من اختيار نماذج محدّدة للدراسة تمّ انتقاؤها تبعاً للبنى الأساسية فيه كالبداوة، والأرياف، والسكن المديني، ومشكلات الثقافة، وبنية الدولة المشرقية التابعة وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن جانباً أساسياً من البحوث الواردة في هذا الكتاب قد نشر سابقاً في مؤتمرات علمية أو مجلّات تاريخية متخصّصة. ولذلك لم نعمد إلى إدخال تعديلات جذرية في بنية النصّ، وفرضياته واستنتاجاته وحواشيه، بل اكتفينا فقط بإصلاح ما ورد فيه من أخطاء مطبعية ولغوية، أو استعادة ما سقط من المقاطع والجمل والحواشي. فللنصّ أيضاً تاريخه ولا يمكن ترميمه بعد سنوات من نشره. فالأفضل، في هذه الحالة، صياغة نصّ جديد متحرّر من القديم لكي يتماشى مع ما وصل إليه الباحث من توثيق وفرضيات واستنتاجات. إن موضوعات هذا الكتاب هي من الغنى والتنوّع بحيث امتدّت معالجتها طوال عقد كامل من الزمن، وقد أبصرت النور تباعاً.

لذا، ليس مستغرباً أن يبرز تفاوت بين نصّ وآخر من حيث التوثيق والفرضيات والنتائج، ولا نرى ضيراً في ذلك على الإطلاق ما دام ذلك التفاوت يدلّ على استمرارية الباحث في طلب المزيد من العلم والاستفادة من الأبحاث العلمية التي تنشر سنوياً، ومن الوثائق المحلية والأجنبية التي تمّ الكشف عنها. يُضاف إلى ذلك أن التخصّص العلمي الضيّق الذي بدأت به مسيرتي الثقافية حول مرحلة الانتداب الفرنسي على لبنان، أي فترة ما بين الحربين العالميتين، كان له الأثر الواضح في تركيز دراساتي السابقة على لبنان وسوريا في أواخر القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية. وقد ظهرت آثار ذلك التخصّص في كثير من البحوث المنشورة في هذا الكتاب كنماذج معبّرة عن التطوّر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي لهذا الجزء من المشرق العربي دون سواه. ومن نافلة القول إن الدولة القطرية هي التي صاغت مجتمعات المشرق العربي الحديث والمعاصر وشكّلت عائقاً جدّياً، ليس أمام الوحدة القومية الشمولية فحسب بل أيضاً بين قطرين عربيين يحكمهما حزب سياسي واحد.

لكن الغوص في جوانب محدّدة من دراسة تطوّر لبنان وسوريا في هذه المرحلة كان له الأثر المباشر في توجيه أبحاثي اللاحقة نحو مزيد من الاتّساع الجغرافي والشمولية القومية. فقد نشرت بحثاً مطوّلاً حول «**الهجرة اللبنانية إلى مصر ـ هجرة الشوام**»، الذي صدر عن منشورات الجامعة اللبنانية عام ١٩٨٦. وكنت قد أصدرت بحثاً مطوّلاً حول «**المشرق العربي المعاصر: من البداوة إلى الدولة الحديثة**»، صدر أيضاً عام ١٩٨٦ بعد فترة إعداد استمرّت قرابة السنوات الخمس. كذلك أصدرت مؤخّراً كتاباً بعنوان «**مجابهة الغزو الثقافي الصهيوني الامبريالي للمشرق العربي ـ دراسة في الثقافة المقاومة**» وقد نُشر في الرباط ـ المغرب عن المجلس القومي للثقافة العربية عام ١٩٨٩.

هذه البحوث هي ثمرة توثيق استمرّ طَوال عقد الثمانينات بكامله، وشكّلت، عند صدورها، استجابة لدافع بحثي في تسليط الضوء على مقولة فكرية أو تاريخية، ونشرت في مؤتمر علمي تمّ تنظيمه حول موضوع محدّد أو في مجلّة متخصّصة كانت تزمع إصدار ملفّ علمي عن مسألة تاريخية هامّة.

هذا بالإضافة إلى مجموعة جديدة من الأبحاث غير المنشورة سابقاً، وجدت من المفيد إعدادها خصيصاً لإقامة التوازن بين فصول هذا الكتاب، ولتسليط أضواء جديدة على مستقبل الوطن العربي، ولا سيما مستقبل الكيانات القطرية المشرقية فيه بعد الزلزال الهائل الذي أحدثته حرب الخليج هذا العام.

أخيراً، لا بدّ من توجيه الشكر إلى المراكز والمجلّات العلمية التي احتضنت على صدر صفحاتها أبحاثنا المنشورة سابقاً، ولا نرى فائدة من تعدادها لأن حواشي المقالات تدلّ عليها بوضوح. ولكن إعادة نشرها، بحلّتها الجديدة المنقّحة، تحمل بعض الإفادة الإضافية لمن قرأها سابقاً، وإفادة، نرجو أن تكون كبيرة، لمن لم يتسنّ له الإطلاع عليها من قبل.

بيروت، أواخر أيار (مايو) ١٩٩٩

مسعود ضاهر

مدخل تاريخي

بعض النتائج المباشرة لحروب محمد علي والسلطنة العثمانية

تمهيد

كُتب الكثير عن تجربة محمد علي في إقامة أول وحدة عربية بين مصر وسوريا في أواسط القرن التاسع عشر، وكانت الدراسات تركّز على الأسباب والنتائج التي ترتّبت على قيام تلك الوحدة وأثر أوروبا في قمعها ومنع ترسيخها لمصلحة السلطنة العثمانية المتداعية في الظاهر، ولمصلحة الرساميل الأوروبية من حيث النتائج اللاحقة.

كانت الرؤية المنهجية في هذا المجال تنطلق من محاولات الدول الأوروبية إضعاف السلطنة العثمانية من الداخل تمهيداً لتجزئتها وتقسيم ولاياتها. وتندرج تجربة محمد علي ضمن هذا السياق العام. فوالي مصر استمدّ القوة والخبرة، والتنظيم العسكري والإداري، والإصلاحات التربوية والسياسية وغيرها من النماذج الأوروبية المتوافرة لديه، ولا سيما النموذج الفرنسي الأكثر تأثيراً على الساحة المصرية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، نظراً للإرث الضخم الذي تركته حملة نابوليون على مصر في مطالع ذلك القرن.

هذه المنهجية تتميّز بجانب كبير من الدقّة. فضرب السلطنة العثمانية بواسطة ولاتها، بعد مدّهم بكافة الوسائل الحديثة التي تظهر تفوّقهم على السلطنة وتهديدها في عقر دارها، شكّلت استراتيجية واضحة لجأت إليها الدول الأوروبية لتفكيك بنى السلطنة العثمانية وانتزاع ولاياتها واحدة تلو الأخرى.

على قاعدة تلك المنهجية تتحدّد رؤيتنا أيضاً لتجربة محمد علي الوحدوية مع سوريا كتهديد مباشر للسلطنة العثمانية، وقد انتهت بانسزواء محمد علي في حدود مصر (له ولأسرته من بعده) حتى سقوطها بين براثن الاستعمار الإنكليزي، وبسقوط الولايات العربية الأخرى في قبضة أوروبا الاستعمارية التي أنجزت سيطرتها عليها في نهاية الحرب العالمية

الأولى. ولكن ما نودّ التشديد عليه أن جانباً بالغ الأهمية في استراتيجية محمد علي كان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالالتحاق بالغرب الأوروبي، والاستفادة من الحقول المعرفية الأوروبية في محاولة لبناء وحدة إسلامية تشكّل خطراً جدّياً على مصالح الدول الأوروبية.

حملت سياسة محمد علي في طيّاتها بذور انفجارها وموتها. فهل تبنّى وحدة العالم الإسلامي بمساندة أوروبية استعمارية؟ وما هي مصلحة أوروبا القرن التاسع عشر في إقامة مثل تلك الوحدة؟ وبالتالي هل تقدّم الدول الاستعمارية جميع أشكال الدعم المادي لدولة فتية تشكّل خطراً على نفوذها اللاحق؟

هذه التساؤلات المنهجية تحدّد بوضوح بعض سمات التجربة التي قام بها محمد علي والتي كان من نتائجها الأساسية:

١ ـ زيادة إضعاف السلطنة العثمانية، مع ما يستتبع ذلك من اضمحلال نفوذها وقدرتها على التحكّم بولاياتها وفقدان هيبتها كزعيمة للعالم الإسلامي.

٢ ـ انخراط محمد علي في تجربة كانت الأولى من نوعها، ولكنها أصبحت قاعدة في المرحلة اللاحقة. فاستقدام التكنولوجيا الغربية يعني، في عصر الاستعمار المباشر، انخراطاً تبعياً للقوى التي تمتلك تلك التكنولوجيا. وبالرغم من أن محمد علي تنبّه إلى هذه الناحية فأنشأ ركائز بنيوية لتحديث الفكر المصري نفسه، وليس مجرّد نقل التكنولوجيا كسلعة استهلاكية، فإن الدول الأوروبية في عصر الاستعمار المباشر كانت قد وظّفت هذه الركائز لمزيد من تفكيك المجتمعات التقليدية تمهيداً للسيطرة عليها. فاستخدمت التكنولوجيا الأوروبية كسلاح لتدمير المجتمع القديم فقط وقطع الطريق على مجتمع تحديثي.

٣ ـ إن انتصارات محمد علي العسكرية كانت بمثابة الضربات القاسية التي توجّه إلى بعض الركائز البنيوية التي تحافظ بواسطتها المجتمعات التقليدية على قدرتها في التصدّي لمشاريع الغزو الخارجي. فضرب الحركة الوهّابية في الجزيرة العربية أو الحركة المهدية في السودان، أو الزعامات المقاطعجية في الولايات السورية، أو الجيش العثماني نفسه وإظهاره بمظهر العاجز عن الدفاع حتى عن عاصمة السلطنة، كل هذه الانتصارات شكّلت ضربات متتالية استفادت منها الدول الأوروبية الاستعمارية في مخطّطاتها لتفكيك بنى السلطنة العثمانية.

٤ ـ استناداً إلى الملاحظة السابقة فإن إضعاف الجيش العثماني ألقى على محمد

علي وجشيه تبعات التصدّي للانتفاضات العديدة التي اندلعت في ولايات السلطنة في أوروبا، ولا سيما في اليونان. وقد استُخدم محمد علي، المدعوم من أوروبا الاستعمارية، في حروب لقمع انتفاضات أوروبية ضد السلطنة بالذات. ولكن تلك الانتفاضات كانت مدعومة أيضاً من أوروبا بحيث كان يراد لها إضعاف السلطنة ومحمد علي معاً، فتضمحلّ ركائز المقاومة الداخلية للاستعمار الأوروبي الزاحف إلى المنطقة وتنعدم إمكانية المجتمعات التقليدية في التصدّي الناجح له. وبعد أن أنهكت حروب محمد علي هذه المجتمعات وأظهرت عجز السلطنة عن حمايتها سقطت تباعاً في فلك المخطّطات الخارجية. فانتصارات محمد علي هي الوجه الآخر لتفكيك بنى السلطنة العثمانية الذي سعت إليه الدول الأوروبية الاستعمارية. فما هو موقع تلك الانتصارات من حركة التطوّر التاريخي لمجتمعات هذه المنطقة؟ للإجابة على هذا التساؤل المنهجي لا بدّ من إلقاء ضوء على واقع السلطنة العثمانية في هذه المرحلة. فقد تميّزت مطالع القرن التاسع عشر بحملة نابوليون على مصر وما أعقبها من حملة إنكليزية عليها. ونظراً لعجز السلطنة عن حماية مصر فقد تنطّحت قوى داخلية للتصدّي لهذا الزحف الأوروبي عليها. وكان محمد علي الرجل الذي التفّت حوله كثير من القوى الداخلية وسلّمته مهمّات ذلك التصدّي. وكانت القوى المملوكية إحدى العقبات الأساسية التي واجهت زعامة محمد علي فاضطرّ للقضاء عليها وتفرّد بالسلطة وسارع إلى إيجاد عمق استراتيجي لمصر عبر حملته التي انتهت بسقوط جميع الولايات السورية في قبضته.

محمد علي ينبّه إلى مخاطر الغزو الأوروبي

يُستنتج من ذلك أن محمد علي كان يتنطّح للتصدّي الناجح لخطر الزحف الأوروبي الذي تمثّل بحملتين عسكريتين على مصر في أقلّ من عشر سنوات مضت على مطالع القرن التاسع عشر. فمحمد علي قام بمهمّات ملقاة أصلاً على عاتق السلطنة التي هي، تبعاً للشرع الإسلامي، مسؤولة عن «حماية الدين وسياسة الدنيا»؛ ولكن عجز السلطنة العملي أجبر واليها على القيام بتلك المهمّات. وقد أدرك منذ البداية مخاطر هذه المهمّة الملقاة على عاتقه. فمجابهة السلطنة تعني عملياً الانخراط في حرب ضدها، وهذا ما يضعف كثيراً قدرته العسكرية ولا يجد قبولاً في نفوس المسلمين.

لذا كان عليه إظهار السلطان العثماني بمظهر المتقاعس عن الدفاع عن أرض الإسلام وتركها تتساقط أمام الزحف الأوروبي.

فليس صحيحاً القول إن محمد علي كان يسعى لتهديم السلطنة العثمانية لأن الواقع

التاريخي يؤكّد أنها كانت على طريق التفكّك قبل قيام محمد علي، وكانت عاجزة عن حماية نفسها وولاياتها.

كان محمد علي مؤمناً بوحدة شعوب السلطنة بزعامة السلطان العثماني نفسه شرط أن يسارع السلطان لحمايتها، فإثر هزيمة نافارين (Navarin) بعث محمد علي في ١٢ كانون الأول ١٨٢٧ برسالة مطوّلة إلى السلطان العثماني منبّهاً إلى ضرورة تجديد السلطنة على قاعدة الدين الإسلامي الحنيف. يقول محمد علي في رسالته: «لقد سبق وكتبت إليك بأن مصيرنا مرتبط بخيطٍ واهٍ وقصدت بذلك أن أعالج تحديداً العواقب الخطيرة التي تتهدّد وجود الأمة ووجود الدين الإسلامي. أما بالنسبة للكرامة التي تذكرها فإنها لا تعطى بل تؤخذ بالأفعال التي تجهد النفس وهي تقضي بالعمل على تقوية الدولة وتنمية مواردها وقوتها بمجهود كبير لا يعيقه شيء».

ثم يضيف: «إن حالة الانحطاط الراهنة التي تحلّ بالسلطنة العثمانية أمرٌ واقعٌ لا يفيد التهرّب منه، إنما لا شيء يحملنا على اليأس والقنوط تجاه قضيتنا نفسها وإلاّ أوقعنا بذلك السلطنة العثمانية والدين الإسلامي في كارثة تكون المسؤولين عنها أمام الله وأمام التاريخ».

ثم ينهي رسالته بالإشارة إلى أن الدول الأوروبية الكبرى «ليست دائماً متفقة فيما بينها. هذا ما أثبتته التجربة. وإننا إذا لم نستطع أن نتوصّل - عبر انقسامها - للتخلّص من أطماعها فعلينا أن نعمل كي لا نجد في مواجهتنا أكثر من دولة كبرى واحدة. وهذا ما سيسهّل مهمّتنا بشكل فريد وسيخفّف العبء الذي يثقل كاهلنا».

يتّضح من ذلك أن محمد علي سعى إلى وحدة السلطنة العثمانية القوية والقادرة على ردّ الأطماع الأوروبية. ولكن مخاطر استراتيجيته تكمن في تشديده على إقامة علاقة صداقة متينة مع دولة استعمارية للوقوف في وجه دولة استعمارية أخرى. وقد تبيّن خطلُ هذه السياسة في مؤتمر لندن حيث تحالفت كل الدول الأوروبية، بالرغم من مظاهر الانقسام فيما بينها، ضد محمد علي وأجبرته على الانكفاء إلى حدود مصر. فالتناقض بين تلك الدول الاستعمارية هو تناقض ثانوي لا يمكن الركون إليه. وقد سقط محمد علي في تضخيم دور ذلك التناقض كما سقط فيه لاحقاً عدد كبير من الإصلاحيين العرب قبيل الحرب العالمية الأولى.

محمد علي لم يكن يعوّل على ذلك التناقض إلاّ من منظار إفساح المجال أمام السلطنة العثمانية كي تجنّد طاقاتها وتستعدّ للحرب التي تشنّها أوروبا الاستعمارية عليها. فهو شديد القناعة بأن هذه الدول دخلت في مخطّطات استعمارية مباشرة للسيطرة على

السلطنة وولاياتها. ولذا يرغب إلى السلطان في إنشاء جيش قوي حسن التجهيز يجري تدريبه على النمط الأوروبي ويضمّ جميع الشبّان القادرين على حمل السلاح في السلطنة وجعل الأمة الإسلامية مستعدّة، بصورة حازمة، لكل احتمال عسكري تقوم به أوروبا. كما يقترح على السلطان العثماني خطوات عملية للتصدّي في حال قيام أوروبا بضربة مفاجئة للسلطنة العثمانية:

«... إن السلام يصبح أمراً ضرورياً في حالة الانحطاط الراهنة التي تحلّ بالسلطنة العثمانية، والهروب من هذا الواقع واستثارة المشاعر الفردية والعاطفية الجامحة لا يفيدان شيئاً...».

ويضيف: ... أمّا إذا هاجمنا أعداؤنا الأوروبيون لكي يوقفوا تطورنا، فعندئذ ستتخذ كل الإجراءات الضرورية لتنظيم الإدارة المالية، وزيادة عدد المجنّدين، وتخزين المؤن الضرورية، ولكننا في هذه الحالة نريد أن تعطي لنا، ابني وأنا، ثلاث أو خمس وزارات من وزارات السلطنة حتى نتعاون، تحت شعار الاتحاد المقدّس، للقيام بتنظيم عام يستطيع وحده أن يعطينا الوسائل الأكثر فعالية لمحاربة أعدائنا. وهكذا فعوض أن نموت ببلاهة، ولكي نتحاشى لعنة وغضبة الأمّة الإسلامية والأجيال القادمة، من الأفضل ألف مرّة أن نعيش ونخدم أمّتنا وديننا، وأن نموت بعد ذلك ميتة المؤمنين الحقيقيين مخلّفين وراءنا آثاراً ثابتة.. إني أضع نفسي وأضع ابني كذلك، في خدمة السلطنة والدين الإسلامي...».

لقد كان برنامج محمد علي السياسي لإنقاذ السلطنة وولاياتها شديد الوضوح: «وحدة السلطنة على قاعدة الدين الإسلامي، وتجاوز الضعف والانحطاط فيها على قاعدة إصلاحات شاملة على النمط الأوروبي». هذا البرنامج يعتبر أمراً لا مفرّ منه، إذ لا يمكن أن تُحارَب أوروبا إلّا بسلاحها الحديث لا بالسلاح العثماني المتخلّف. ولكن هذا السلاح يفقد دوره في المعركة إذا لم يوظّف في خدمة وحدة السلطنة وحماية شعوبها من مخاطر السيطرة الأوروبية المباشرة.

شعار تعزيز وحدة السلطنة بالاقتباس عن الغرب

الجانب الثاني من مشروع محمد علي السياسي تمّ إنجازه في مصر، أي تسليحها بالأسلحة والتكنولوجيا الغربية. ولذا وجد السلطان العثماني أن الخط الذي سار عليه محمد علي منذ زمن بعيد سيشكّل إضعافاً لهيبة السلطان تجاه والي مصر. وكان مستشاروه يحضّونه على المجابهة الدموية التي انتهت بهزيمة قاسية للجيش العثماني على أيدي القوات المصرية. فكان من نتائج تلك الهزيمة أن اتسعت شقّة الخلاف بين السلطان

ومحمد علي واستغلّ القناصل والسفراء الأوروبيون هذا الخلاف إلى أقصى حدّ. فكتب القنصل الفرنسي «ميمو» إلى حكومته في ٢٩ أيار ١٨٣٢ يقول: «إن شروط الصلح بين السلطان ومحمد علي ترمي إلى أمرين: تحديد حركة توسّع القوة المصرية من جهة، وتوحيد سوريا ومصر في تنظيم سياسي متفصل عملياً عن السلطنة العثمانية من جهة أخرى. غير أن ما يسهل تبيانه الآن أنّ انفصام العلاقات بين السلطان ومحمد علي يؤتي فوائد كبيرة على تجارتنا».

الدول الأوروبية كانت المستفيد الأكبر من علاقات العداء الدموي بين السلطنة العثمانية ووالييها في مصر. وقد أعتبر محمد علي أن سياسة السلطان هي التي قادته إلى علاقات العداء للسلطنة وإشهار الحرب بوجهها. وكان يكرّر في رسائله للسلطان وأمام السفراء الأجانب أنه لا يريد انتهاك حرمة السلطنة وإضعافها وأنه سيسعى دوماً إلى وضع السلطان أمام مسؤولياته التاريخية: «التصدّي وإعلان الحرب على الدول الأوروبية أو التنحّي كي تستطيع السلطنة، متحدة مع ولاياتها، القيام بتلك المهمّة». فالتطوّر التاريخي لتلك المرحلة يفرض على السلطنة وولاياتها ضرورة التصدّي للخطر الأوروبي الزاحف. ولكن السلطنة عاجزة عن القيام بتلك المهمّة، ومحمد علي يريد ملء فراغ سياسي وعسكري لا بديل عنه وإلاّ سقطت السلطنة وولاياتها، ومن ضمنها مصر، في قبضة الاستعمار الأوروبي.

رسالة قنصل روسيا، في ١٢ آب ١٨٣٢، إلى حكومته، شديدة الوضوح، فقد أشار القنصل إلى جانب هام من حديثه مع محمد علي الذي قال: «إن السلطان يتّهمني بالعصيان لكنه هو الذي سيكون مسؤولاً عن ذلك أمام المسلمين. إني لا أريد شرّاً بالسلطنة ولا بالسلالة الحاكمة فيها، فهي وحدها الشرعية لكني أوجس خيفة من قدرته في الحفاظ على تاجٍ لا يستخدمه إلاّ لخراب السلطنة وولاياتها. أمّا من جهتي، فسأعلن عزمي الصريح على رفع مجد الهلال وسعادة المسلمين. ولن يسير ابني بجيشه إلى الآستانة إلاّ بناء على قرار يتخذه علماء جميع المدن المقدّسة في السلطنة العثمانية».

لقد أمسك محمد علي بالخيط الجامع لوحدة السلطنة وولاياتها عبر تبنّيه شعار «وحدة شعوب السلطنة في وجه الأطماع الأوروبية» كي يضع السلطان أمام مسؤوليته التاريخية. ومن المؤكّد أن شعار «وحدة السلطنة في وجه الأطماع الأوروبية» بدأ يخيف كافة الدول الأوروبية بما فيها فرنسا، حليفة محمد علي، فكتب سفير فرنسا في الآستانة إلى حكومته في ١٩ نيسان ١٨٣٣ يقول: «في اعتقادي أن مصر قوة مفتعلة لكنها أصبحت خطيرة حين امتلك زمامها محمد علي. لذا يجب علينا أن نخشى جانبها وعلينا أن نضع أمامها حواجز لإيقافها، وعلينا أن نحصر طموح واليها في حدود لا يستطيع معها في كل لحظة أن يجابه الروس والإنكليز

بمصالح فرنسا... فإذا ما استقرّ محمد علي فيما وراء جبال طوروس فإن المصالح الأوروبية كلها تصبح مهدَّدة في كل لحظة...».

لقد أظهرت قوة محمد علي العسكرية مقدرة في المعارك بفعل التكنولوجيا الحديثة التي تستخدمها. وكان شديد الإيمان بأن قرار التصدّي للخطر الأوروبي يقيم سدّاً منيعاً في وجه هذا الخطر ويحمي السلطنة وولاياتها من السقوط، ولا بديل عن هذا القرار إلّا حتمية السقوط بعد أن وصلت مصر إلى تلك القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي تعوق الزحف الأوروبي في هذه المنطقة البالغة الأهمية استراتيجياً.

فالسياسة الأوروبية كانت تدرك بوضوح مخطّط محمد علي باستغلال التناقض بين الدول الأوروبية في الوقت الذي يسعى فيه إلى وحدة الشعوب العثمانية بزعامة السلطنة.

لكن هذا المخطّط فشل في جانبيه المشار إليهما. فالقرار السياسي الأوروبي تمليه مصلحة الدول الأوروبية في السيطرة لا التناقضات فيما بينها، كما أن موقف السلطان العثماني أفقد محمد علي القدرة على تحقيق وحدة العالم الإسلامي، بالرغم من تصريح محمد علي في ٨ تموز ١٨٣٣ أنه «لا يطمع مطلقاً في خلافة المسلمين بل يسعى إلى تجنّب انهيار السلطنة العثمانية».

لقد استطاع محمد علي النهوض بمصر إلى مرتبة عسكرية واقتصادية وسياسية بالغة النفوذ في النصف الأول من القرن التاسع عشر حين كانت السلطنة تعاني فقدان الهيبة والقدرة على الصمود والتصدّي للخطر الأوروبي الزاحف. فقد أسّس محمد علي جيشاً قوياً مدرَّباً أحسن تدريب، وأسطولاً بحرياً هاماً، وأظهر مقدرة فائقة في ضبط موارد المناطق التي سيطر عليها لصالح الدولة المركزية، وأقام شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية مع الزعماء المحليين ومع القوى الخارجية.

كما أنّ فرض التجنيد الإجباري ساهم كثيراً في إنشاء جيشٍ ضخم العدد ومجهّز بوسائل عسكرية حديثة. ولكن هذه القوة الضخمة تمّ استخدامها ضد السلطنة نفسها تحت ستار الدفاع عنها، وضد الزعماء المحليين المسلمين، تحت ستار وحدة الإسلام. وقد أدرك محمد علي مخاطر هذه السياسة التي مارسها وفشل الدعوة لتحقيق إصلاحات على النمط الأوروبي في مجتمعات شديدة التمسك بتقاليدها ووحدتها الإسلامية، بالرغم من عجزها وتفسّخها في ظل زعامة السلاطين العثمانيين.

ولم يكن بمقدور السلطان العثماني، مهما بلغ من الضعف، أن يسير في مخطّط يرسمه له أحد ولاته. وليس بمقدور الجماهير الإسلامية السير وراء والٍ يعلن السلطان،

من حيث كونه خليفة المسلمين، عصيانه وتمرّده ويشهر عليه الجهاد لإسقاطه بعد اتهامه بتنفيذ إرادة الأوروبيين.

هكذا أدرك محمد علي فشل مخطّطه. فالتصدّي للأوروبيين كان مكشوفاً للأوروبيين منذ زمن بعيد. كما أن تصدّيه للسلطنة ومحاولة إزالتها بالقوة كان شديد الالتصاق بالمخطّطات الأوروبية نفسها التي استفادت من حروبه سنوات طويلة. ففي مقابلة بتاريخ ١٧ آب ١٨٣٤ مع القنصل الروسي يشير محمد علي إلى هذا الواقع بقوله: «إذا تألّبت الدول الأوروبية عليّ فإنّ بوسعها، وهذا ما أعرفه جيداً، أن تسحقني وتقضي عليّ(...). لكنني لن أسقط إلاّ بشرف. وعلى كل حال لا أعتقد أبداً أن أوروبا ستخصّني وحدي بالظلم»، يشير بذلك إلى أن القضاء عليه سيقود بالضرورة إلى تفكيك السلطنة العثمانية وانتزاع ولاياتها. فمحمد علي أدرك، وهو في أوج انتصاره على العثمانيين، أن مشروعه السياسي بات فاشلاً.

فقد تكاتفت ضدّه الدول الأوروبية الاستعمارية داعمة شعار السلطان العثماني «وحدة السلطنة ومنع انهيارها». وظهر آنذاك كأحد الولاة الساعين لضرب وحدة العالم الإسلامي بأيدٍ إسلامية، فانهارت كل آماله في تحقيق الوحدة التي رفع شعارها، ولم يكن بمقدور الجماهير الإسلامية مشاركة محمد علي في تهديم وحدة السلطنة الإسلامية نفسها.

وصف ابراهيم باشا مخاطر السياسة التي انتهجها مع والده فصرّح بقوله: «إذا لم تتفق الدول الكبرى على اقتسام البلاد الإسلامية حفاظاً على مصالحها، فإنها على استعداد دائم للاتفاق على التضحية بوالي مصر وعلى إبقاء السلطنة في طور الرجل المريض».

هنا تكمن الأهمية الاستراتيجية لشعار وحدة السلطنة العثمانية ومنع انهيارها كشعار رفعته أوروبا الاستعمارية في وجه الشعار الاستراتيجي نفسه الذي رفعه محمد علي من موقع آخر مغاير تماماً.

فشعار محمد علي كان يعني وحدة السلطنة وولاياتها ضدّ الخطر الأوروبي الزاحف الذي هو التناقض الرئيسي في تلك المرحلة.

لكن شعار السلطان العثماني القائل بتلك الوحدة كان يهدف إلى إقامة حلف إسلامي - أوروبي في وجه محمد علي، أي إحلال التناقض الثانوي بين السلطان المسلم ووالية المسلم مكان التناقض الرئيسي بين السلطنة المتداعية والقوى الأوروبية الاستعمارية الساعية إلى تفكيكها.

فالرؤية المنهجية إذاً تتحدّد في فهم القوى البشرية التي ترفع الشعار الاستراتيجي لا

فهم الشعار معزولاً عن تلك القوى. وقد ردَّ ابراهيم باشا على شعار السلطنة: «وحدة السلطنة ومنع انهيارها» المدعوم من أوروبا بقوله: «إنه يستخدم لمصلحته العامل الوحيد المتبقّي له في السلطنة العثمانية أي وحدة العالم الإسلامي. لكن السلطان ليس حراً أن يتصرّف بهذا الشعار على هواه إذ عليه أن يعيد لنفسه حرية العمل السياسي واتخاذ القرار أولاً، وأن يعيد للدولة الإسلامية قوّتها وللإسلام هيبته باعتباره مصدر قوّة هذه الدولة. فوحدة المسلمين ليست مجرّد شعار بل عمل دؤوب من أجل تعميق هذه الوحدة على أسس ثابتة تضمن التصدّي الإسلامي الناجح ضدّ القوى الخارجية التي تهدم السلطنة في كل يوم».

إن انتصارات ابراهيم باشا على الجيش العثماني دفعت السلطان إلى تقديم كافة التنازلات للدول الاستعمارية الأوروبية في محاولة لإنقاذ عرشه من السقوط. فمن منح امتيازات الملاحة في الفرات إلى الإنكليز عام ١٨٣٧، إلى إباحة تجارة الحرير عام ١٨٣٧، إلى اتفاقية بلطاليمان عام ١٨٣٨، إلى التقارب الروسي العثماني، والنمساوي العثماني، إلى الخط الهمايوني لعام ١٨٣٩، كل هذه الاتفاقيات والتنازلات تمّ انتزاعها من السلطان العثماني لصالح الرساميل الأوروبية تحت ستار الدفاع عن وحدة السلطنة ضد واليها المتمرّد.

الاتفاقيات لم تعد حكراً على دولة أوروبية واحدة، بل أصبحت لجميع الرساميل الأوروبية على امتداد ولايات السلطنة العثمانية، وضمنها مصر والمناطق التي سيسطر عليها محمد علي. وعلى سبيل المثال نشير إلى المادة السادسة من اتفاقية بلطاليمان التي نصّت على ما يلي:

«توافق الحكومة العثمانية على أن التدابير التي نصّت عليها هذه المعاهدة تشمل كل السلطنة العثمانية، في القسم الأوروبي في تركيا كما في القسم الآسيوي ومصر وسائر ممتلكات الباب العالي في إفريقيا، وتطبّق على جميع رعايا الولايات العثمانية مهما كانت صفتهم... كما أن الحكومة العثمانية لا ترفض أن تنظّم أية دولة أجنبية تجارتها بموجب هذه المعاهدة».

القوى الأوروبية تفكّك السلطنة من الداخل

هذه التدابير التي طالت السلطنة العثمانية كانت تطول أيضاً الولايات التابعة لها وتضعف كثيراً من نفوذ محمد علي. حتى إن رئيس الوزراء البريطاني كتب إلى قنصله في مصر يقول: «... تلقّينا تقارير عن تحركات جيوش محمد علي في سوريا والجزيرة العربية تدلّ على النيّة في مدّ سلطته نحو الخليج العربي، فيجب أن تُعلم الباشا صراحة أن الحكومة البريطانية لن تقف من تنفيذ هذه المشاريع مكتوفة اليدين...».

كان من ثمار هذا التهديد أن حملت بريطانيا شيخ عدن على تقديم أرضه لها مقابل مبلغ تافه(١٥٠٠ جنيه استرليني)، وتسلّحت بهذه الذريعة لتحذير محمد علي من أن أي مساس بعدن يعتبر «إعلان حرب على الدولة البريطانية لأن عدن باتت جزءاً من أراضيها».

وقد نجحت بريطانيا في إسقاط مشيخات الخليج العربي تباعاً في قبضة نفوذها وحمايتها. وبالمقابل كان ابراهيم باشا يتذمّر باستمرار من نفوذ القناصل الأجانب في مناطق سيطرته إذ شهر هؤلاء في وجهه صكوك الامتيازات والاتفاقيات التي نالوها من السلطنة العثمانية والتي تؤكّد على اعتبار محمد علي متمرّداً عليها وإلّا فعليه الاعتراف بهذه الاتفاقيات التي تعطي امتيازات واسعة جداً للرساميل الأوروبية في حين تبقي التكاليف العسكرية الباهظة على كاهل الجيش المصري.

صرّح ابراهيم باشا بالقول: «... هؤلاء القناصل، خاصة قناصل بيروت وحلب ودمشق، هم مصدر عذاب لي إذ يعرقلون في كل لحظة سير شؤون إدارتي، فليس السلطان العثماني يقادر على عمل أي شيء ضدّي. أمّا القناصل فهم مصدر شقائي ولا أستطيع عمل أي شيء حيالهم. وإنهم كارثة حقيقية على البلاد». وبالفعل مارس العديد من القناصل التجارة وتهريب السلاح للمتمرّدين ضد الجيش المصري، وأقاموا شبكة واسعة من العلاقات الحامية لهم، وتمتّعوا بامتيازات اقتصادية كبيرة في كافة موانىء السلطنة.

يتّضح من ذلك أن السلطان العثماني، في معرض سعيه للحفاظ على السلطنة ووحدة العالم الإسلامي وقمع تمرّد واليه في مصر، قدّم كل التسهيلات العملية للقوى الأوروبية لضرب محمد علي من جهة وتفكيك بنى السلطنة العثمانية وإخضاع كافة ولاياتها من جهة أخرى.

لقد أحلّ السلطان العثماني تناقضه مع والي مصر مكان تناقضه مع الدول الأوروبية الساعية إلى تفكيك السلطنة، فنجح في إخضاع محمد علي عام ١٨٤٠، ولكنه أسقط السلطنة وولاياتها في قبضة القوى الحقيقية التي أخضعت محمد علي.

بالمقابل، بقي محمد علي حتى قبيل سقوطه عام ١٨٤٠ وتراجعه إلى حدود مصر يرى تناقضه مع السلطان العثماني تناقضاً ثانوياً في حين يؤكّد على أن التناقض الرئيسي كان مع الدول الأوروبية الاستعمارية. ففي ٢٣ شباط ١٨٤٠، كتب محمد علي رسالة إلى الصدر الأعظم خسرو باشا يقول فيها: «إذا لجأ الباب العالي إلى الدول الأوروبية فسيخضع بذلك لمصالح سياستها... فهذه الدول تصرّ على إبقاء السلطنة العثمانية في حالة ضعف ثابت وأن تعمّها الاضطرابات وحركات التمرّد بشكل دائم حتى تتمكّن في اللحظة المناسبة من

تفكيكها بسهولة وانتزاع ولاياتها. تلك هي الأسس الثابتة لسياسة الدول الأجنبية تجاه السلطنة والتي تنفّذها منذ سنوات طويلة. فقد تحالفت فيما بينها، بالرغم من عدائها لبعضها البعض، لمنع أي إجراء يؤدّي إلى تقوية السلطنة واستعادتها لهيبتها. . إنها تريد الآن إضعاف مصر وهي سند السلطنة الأساسي، بأمل إنهاكهما معاً عن طريق إثارة حروب دائمة بينهما، لهذا أعتقد أنه من الأفضل ألف مرّة أن نموت اليوم ونحن ندافع بشجاعة عن شرف أمّتنا بما يمليه علينا ديننا الحنيف من أن ننهار بعد خمس سنوات لاحقة وقد وصم العار جباهنا. . .».

الطريف أن خسرو باشا أطلع ممثلي الدول الأوروبية على هذه الرسالة السرية وعيّن مندوباً عنه للإسراع في إبرام اتفاقية لندن التي تنصّ على سقوط محمد علي.

وصف بالمرستون، رئيس الوزارة البريطانية، المندوب العثماني بالقول: «رجل محدود لكننا نحتاج فقط إلى يده للتوقيع في ذيل الاتفاقية التي نحرّرها». وأمّا المندوب النمساوي فكتب إلى مترنيخ يصف هذا الرجل بالقول: «. . . يبني بالمرستون جميع مخطّطاته على حضور المندوب العثماني، لا بوصفه رجل فكر بل مجرّد عامل معنوي لتوقيع الاتفاقية، فهو يستخدمه كدمية إذا وجّهها كما يجب أربحته الشوط ضد فرنسا وضد أغلبية أعضاء الحكومة البريطانية المناوئة له. . .».

لقد حدّد المندوب النمساوي بدقّة تفوق دقّة الكثير من تحليلات بعض مؤرّخينا المعاصرين التناقض الأساسي والتناقض الرئيسي خلال تلك المرحلة. فالتناقض الأساسي، إثر هزيمة محمد علي، عاد إلى طبيعته الواضحة، أي تناقض بين الدول الاستعمارية الساعية إلى اقتسام تركة الرجل المريض. فتقاعس السلطان العثماني عن حماية السلطنة وولاياتها أعاد التنافس الاستعماري إلى سابق عهده قبل قيام وبروز محمد علي كخطر يهدّد مصالح الدول الاستعمارية الأوروبية التي وجدت وكائز لمخطّطاتها على امتداد السلطنة وولاياتها سواء الاقتصادية منها أو التربوية والسياسية والعسكرية والطائفية والعرقية وغيرها. فتجربة محمد علي كانت محاولة لإعادة الوحدة المفقودة بين السلطنة وولاياتها، ولكن هذه التجربة في عصر الاستعمار المباشر كانت محكومة بالواقع العنيد: الانهيار الحتمي للسلطنة واستحالة انقاذها بل إطالة احتضارها حتى يتمّ اقتسام ولاياتها بالتراضي، وانتقال أوروبا خلال هذه المرحلة إلى الاستعمار المباشر للسيطرة على العالم، ولا سيما أراضي السلطنة وولاياتها.

يقول النائب الفرنسي دوريو في البرلمان الفرنسي عام ١٩٢٥ مخاطباً الفرنسيين

والإنكليز: «أنتم معشر الاستعماريين الأوروبيين، كنتم تسمّون السلطنة العثمانية بالرجل المريض غير القابل للشفاء وتعملون على اقتسام تركته وهو لم يزل على قيد الحياة».

بعض الاستنتاجات

إن الجذور الأساسية لدعوة محمد علي المبكرة من أجل قيام وحدة السلطنة العثمانية وولاياتها ضد أوروبا الاستعمارية، تجد كل سماتها في المرحلة التاريخية التي شهدت تسلّق محمد علي إلى حكم مصر ومحاولته ترسيخ سيطرته، وسيطرة أبنائه من بعده عليها. ويمكن هنا إبراز بعض سمات هذه المرحلة:

١ ـ انتقال أوروبا إلى مرحلة الثورة الصناعية وما رافقها من سعي محموم للسيطرة على المواد الخام والأسواق التجارية وتوظيف الرساميل، وقد تطلّب ذلك قيام بعض الدول الأوروبية الاستعمارية باحتلال مباشر لبعض ولايات السلطنة العثمانية.

٢ ـ أدركت الدول الأوروبية استحالة تحقيق أطماعها الاستعمارية في ظروف تماسك السلطنة العثمانية كزعيمة للعالم الإسلامي الممتدّ في آسيا وأوروبا وإفريقيا. ولذا وضعت في رأس أهدافها تفكيك هذه السلطنة وانتزاع ولاياتها. وهذا الهدف كان جامعاً لكل الدول الأوروبية بالرغم من صراعها فيما بينها. وقد سقطت السلطنة في فلك هذه السياسة الاستعمارية إذ كانت تستجير من بطش دولة أوروبية بالارتماء في أحضان دولة أوروبية أخرى. وقد كرّرت ذلك الارتماء طوال القرن التاسع عشر وحتى سقوطها النهائي في مطالع القرن العشرين على أعقاب الحرب العالمية الأولى. وتجدر الإشارة إلى أن ارتماء السلطنة في أحضان ألمانيا إبّان هذه الحرب جزء لا يتجزّأ من المخطّط الاستعماري السابق.

لذا يقع بعض مؤرّخينا في وهم تحليل التناقض الرئيسي والتناقض الثانوي خلال هذه المرحلة بأنه تناقض بين السلطنة من جهة، وبين الدول الأوروبية من جهة أخرى. فالسلطنة فقدت قرارها السياسي منذ زمن بعيد، وأطلق عليها ماركس عبارته المشهورة عام ١٨٥٧ «إنها جثّة متقدّمة في الاعتراء». فانتصار ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، في حال حدوثه، لم يكن لينقذ السلطنة العثمانية من التفكّك ولا كان بمقدوره استعادة مجدها السابق وولاياتها التي انتزعها الفرنسيون والإنكليز، بل كانت هذه الولايات ستسقط في قبضة القوى المنتصرة، أي ألمانيا بالدرجة الأولى. إن قرار تفكيك السلطنة وانتزاع ولاياتها كان قراراً نهائياً اتفقت عليه كل الدول الأوروبية، وتصارعت فيما بينها للحصول على أكبر قدر من تركة الرجل المريض.

٣ ـ إن محاولة محمد علي توحيد السلطنة وولاياتها في وجه الخطر الأوروبي